Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.2023.10253

توفيقات الإمام ابن حبان في صحيحه في بيان تضاد ما جاء عن عدد ركعات النبي التي صلاها بالليل نفلاً

عباس محمد أمين عبد الكريم

قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية، محافظة السليمانية، إقليم كردستان العراق

Article Info

Received: July, 2022

Revised: July, 2022

Accepted August, 2022

Keywords

توفيقات, ابن حبان, صلاة الليل

Corresponding Author

abasm amen@ yhoo. Com

ملخص البحث:

هذا البحث نموذج لإظهار عبقرية الإمام ابن حبان في مجال التوفيق بين الأحاديث المتضاد، وقد لخصلته في عدة نقاط الآتية:

1-ذكرت فيه مقدمة عن الحديث الشريف ومكانته ومرتبته الشريفة.

2-ذكرت فيه حياة الإمام أبو حاتم ابن حبان وهو محمد بن حبان المعروف بابن حبان البستي الدارمي التميمي، إمام عصره بلا منازعة.

3-ذكرت فيه التعريف بصحيح ابن حبان وهو من الكتب المعتبرة عند العلماء، وهو أصح من كتاب المستدرك على الصحيحين، أما بالنسبة لتقديم ابن خزيمة وصحيح ابن حبان أحدهما على الأخر، فقد اختلفوا بعضهم قدَّم ابن خزيمة على ابن حبان في درجة الصحة، وبعضهم قدَّم ابن حبان على ابن خزيمة.

4- ذكرت فيه تعريف التعارض في اللغة والإصطلاح، وهذا العلم من أدق علوم الحديث وأغمضه، فهو بحر لا ينقطع ماؤه، يضطر إلى معرفته جميع العلماء. وإنما يكمُل له الأئمة الغواصون لصناعتي الحديث والفقه.

وأن التعارض بين الأحاديث يقع في ظاهرها، أما في الحقيقة فلا تعارض بين النصوص الشرعية بلا خلاف، لأن كلها وحي من عند الله العزيز الحكيم.

5- ذكرت فيه عن كيفية عدد الركعات التي صلاها النبي ظظ في الليل نفلا، فقد فصل الإمام ابن حبان في ذلك، ذكر أحاديث كثيرة ثم علق عليها، وملخصها فقد جاء في أغلب الروايات أنه ظظ صلى بالليل إحدى عشرة ركعة، وربما صلى ثلاث عشرة، وخمس عشرة، وقد روي عنه أنه ظظ صلى تسعاً، وصلى سبعاً أو خمساً، وذلك بحسب النشاط والقدرة، وكله جائز والله أعلم، فقد ذكرناه في المحتوى.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيِّين والمرسلين محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإنه من المعلوم أن الحديث النبوي هو المصدر الثاني بعد كتاب الله العزيز، في مجال الحياة والتشريع الإسلامي، فمكانته كبيرة، ومنزلته عظيمة، فهو مع القرآن مصدراً للتشريع، كما وصفه النبي ﷺ حيث قال: (إني أُوتيتُ الكتابَ ومثلَه معهُ)([1])، وإنه مبينٌ للقرآن وشارحُه، ومُفصِّلٌ لمُجملِه، ومُوضِّحٌ لمُشكِلِه ومُبهمِهِ، ومُقيِّدٌ لمُطلقِهِ، ومُخصِّصٌ لعامه، ومُفسِّرٌ لغامضِهِ، لا تضادَّ فيه حقيقة، وهو العِلم الذي يَصل صاحبَه إلى دار الكرامة، فهو الذي يحتاج إليه المُفسِّر، والأصوليُّ، والفقيه، والنَحويُّ وإن برز فهمُه ولغتُه، وهو الدرة الباقية بعد القرآن الكريم.

وإن من أجلِّ ما يشتغل به المسلم هو معرفة سنةِ رسول الله ﷺ حفظاً وفهماً وتطبيقاً، وتمييز كلامه لكلام غيره، وإن أئمتنا ميَّزو الصحيح من السقيم.

يتضمَّنُ هذا البحث نوعاً هاماً ودقيقاً من أنواعِ علوم الحديث وهو علم (مختلف الحديث)، فهو علم جليل، وركن عظيم، المحصول منه قليل غير كثير، فقد اعتنى به العلماء، فأفردوه بالتأليف، وخصصوه بالتصنيف، فذهبوا إلى جملة من

[1] – ينظر: سنن أبي داود ج4/ص200 .

الأحاديث النبوية التي بَينَها تعارض في ظاهرها فدفعوا ذلك التعارض، وألّفوا بينها، فحفظوا سنة رسول الله ﷺ من التهاتر والتناقض.

فقد ذكر الإمام ابن حبان جملة كثيرة من الأحاديث المتضادّ ظاهرها مقارنةً بالكتب التي ألّفت على الصحيح، فقد عنى عناية فائقة بهذا الباب، يقينا منه بأن جميع أقواله وأفعاله ﷺ وحي من الله تعالى، وإذا كان أقواله وأفعاله وحي من عند الله يُحال أن تتعارض بعضَها مع بعض، ودفاعاً عن سنة النبي ﷺ بردِّ من زعم أن في الأحاديث تناقض، كلما أورد حديثين متعارضين أجاب عنهما، ففي طريقته سلك مسلك الجمهور، فرأيت أن أتقدَّم نموذجاً على ذلك، ومقارنتها بكلام الأئمة، حتى يَتضح لي مذهبه في ذلك، وتوفيقه في الجمع بين الأمارتين.

الهيكل العام للبحث

المبحث الأول: يشمل هذا المبحث من مطلبين:

المطلب الأول: نبذة مختصرة من حياة الإمام ابن حبان.

المطلب الثاني: التعريف بـ (صحيح ابن حبان)، ومنزلته بين الكتب الأخرى.

المبحث الثاني: يتضمن هذا المبحث من مطلبين:

المطلب الأول: تعريف التعارض لغةً واصطلاحاً، وأهميته.

المطلب الثاني: توفيقات الإمام ابن حبان في صحيحه في بيان تضاد ما جاء عن عدد ركعات النبي ﷺ التي صلاها بالليل نفلاً.

المبحث الأول: يشمل هذا المبحث من مطلبين:

المطلب الأول: نبذة مختصرة من حياة الإمام ابن حبان.

اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته، وشيوخه، وتلامذته، ووفاته.

اسمُهُ وكنيته: هو مُحمَّدُ بنُ حِبَّانَ بنِ أحمدَ بنِ حِبَّانَ بنِ مُعاذِ بنِ معبدِ بنِ سَهيدِ بنِ هَدِيَّةَ بنِ مُرَّةَ بنِ سعدِ بنِ يَزيدَ بنِ مُرَّةَ بنِ زَيدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ دَارِمِ بنِ حَنْظَلَةَ بنِ مَالِكِ بنِ زيدِ منَاة بنِ تمِيمٍ التَّمِيمِيُّ، أبو حاتم ابن حبان، العالم، الحافظ، العلامة، المتقن، صاحب الكتب المشهورة[1]

نَسَبُهُ: وهو منسوب إلى قبيلةٍ عربيةٍ معروفةٍ ومشهورة، تُدعى التَّمِيمِيُّ، الدَّارِمِيُّ[2]، البُسْتِي[3]، السِجِسْتَانِي[4] إمام عصره بلا منازعة[5].

ولادته: ولد الحافظ أبو حاتِم في بضعٍ وسبعين ومئتين في مدينة قديمةٍ اسمها (بُسْت)، يقع اليوم ضِمنَ أفغانستان الحديثة[6].

شُيوخُهُ وتلامذته: كان أبو حاتِم رحمه الله رحل أمصاراً كثيرة لتلقي العلم عند العلماء، وبذل جهداً كثيراً في طلب العلم في البلدان الإسلامية: فذهب إلى مصر وسمع بها من أبي عبد الرحمن النسائي[7] وجماعة، وبدمشق من جعفر بن أحمد[8] وخلق كثير،

وبجُرجان من عمران بن موسى بن مُجاشِع السِّختياني[9]، وبالبصرة من أبي خليفة الفَضلَ بن الحُبَابِ[10]، وبنيسابور من ابن خزيمة[11] وغيره، ورحل إلى مدن كثيرة، وسمع عن الكثير حتى بلغوا أكثر من ألفي شيخ، يقول في مقدمة صحيحه: ولَعلَّنا قد كتَبنا عن أكثرَ من ألفَيْ شيخٍ من إِسْبِيجابَ[1] إلى الإسكندرية[2]، وروى عن أبي حاتِم تلامذةٌ كثيرةٌ منها: أبو مُعاذ عبد الرحمن بن محمد[3]، و أبو الحسن الدارقطني[4]، وابن

---

[1] – ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج16/ص92 .

[2] - هذه النسبة إلى بني دارِم، وهو دارمُ بنُ مالكِ بنِ حَنْظَلَة بنِ زَيدِ مَناةِ بنِ تميم. ينظر: الأنساب لابن منصور السمعاني ج2/ص440.

[3] - وهي مدينة من مدن كابُل بين هراة وغزنة وهي مدينة حسنة كثيرة الخضر والأنهار والبستان. الأنساب لابن منصور السمعاني ج1/ص348.

[4] - هذه النسبة إلى سجستان وهي البلاد المعروفة. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن الجزري ج2/ص105 .

[5] – ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج16/ص92-93.

[6] – ينظر: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان ج1/ص13 .

[7] – هو أحمد بن شعيب بن علي بن سِنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ صاحب السنن مات سنة ثلاث وثلاثمائة (303). ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر ج1/ص80 .

[8] - هو جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سِيابة، أبو الفضل الغافقي المصري، ويعرف بابن أبي العلاء، وكان رافضياً يضع الحديث، توفي سنة أربع وثلاث مائة (304). ينظر: لسان الميزان لابن حجر ج2/ص108 .

[9] – هو أبو إسحاق، عمران بن موسى بن مُجاشِع الجرجاني، الحافظ، الثقة، السختياني، المحدث، توفي سنة خمس وثلاث مائة (305). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ج2/ص762.

[10] - الفَضلُ بنُ الحُبَابِ بنِ مُحمد بنِ شُعيب بنِ عبدِ الرحمنِ، أبو خليفةَ الجُمَحيُّ البصري، مُسنَدُ عصره بالبصرة، يروي عن القَعنبي، ومسلم بن إبراهيم والكبار، وتأخر الى سنة خمس وثلاث مائة (305)، ورحل اليه من الأقطار، وكان ثقة عالماً. ينظر: لسان الميزان لابن حجر ج4/ص438 .

[11] – هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن صالح بن بكر، الحافظ الكبير امام الأئمة شيخ الإسلام، السُّلمي النيسابوري ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين (223)، وعنى بالحديث والفقه في الحداثة حتى صار يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، توفي إحدى عشرة وثلاث مائة (311). ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ج2/ص720 .

[1] – إسْبِيْجاب أو أُشْفِيْجاب: اسم بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر في حدود تركستان. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ج1/ص179 .

[2] – ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج16/ص94 .

[3] – هو عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد، أبو مُعاذ السجستاني، قدمَ بغداد، وحدَّث عن أبي حاتم محمد بن حبان البُستي، توفي سنة أربع وثلاث مئة (304). ينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا ج4/ص62 .

[4] –هو الإمام الحافظ علَم الجهابذة أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، من بحور العلم، وأئمة الدنيا في الحفظ

منده[5]، وأبو عبد الله الحاكم[6]، وخلق سواهم[7].وفاته: توفي أبو حاتِم البُستي ليلةَ الجمعةِ لثماني ليالٍ بَقينَ من شوال سنة أربع وخمسينَ وثلاثة مئة(354)، ودُفن بعدَ صلاةِ الجمعةِ في الصُفَّةِ التي ابتناها بمدينةِ بُست بِقُرب دارِه، وقيل: توفي بسجستان، والصواب الأول، لأنَّ قبره ببست معروف يُزار إلى الآن، والله أعلم[8].

المطلب الثاني: التعريف بـ (صحيح ابن حبان)، ومنزلته بين الكتب الأخرى.

التعريف بـ (صحيح ابن حبان)

هذا الكتاب اسمه الكامل: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها) وهذه التسمية ثبت في عنوان الكتاب من النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية، كما ذكره الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمة الإحسان الذي حققه[9].

وقد اختصر بعض العلماء تسميته بـ(التقاسيم والأنواع) منها: الإمام الأمير علاء الدين الفارسي في مقدمة الإحسان[10]، وبمثله حكاه السبكي[1]، والسخاوي[2] والسيوطي[3]، والطاهر الجزائري[4]، وغيرهم.

وسماه الإمام الذهبي: مرةً بـ (الانواع والتقاسيم)[5]، ومرة أخرى بـ (التقاسيم والأنواع)[6].

وسماه غيرهم بـ (المسند الصحيح) كأبي القاسم ابن هبة الله الشافعي[7]، والقاضي شهبة[8]، والزركلي[9].

وهذا الكتاب جَمع فيه مؤلفُهُ من الأحاديث الصحيحة حسب شرطه ما يقارب خمسمائة وسبعة الآف حديث، وعنون لكل حديث من هذا الكتاب عنواناً، استخرج فيه من استنباطات فقهية دقيقة، مبنية على أدلتها، ويضاف إلى ذلك تعليقاته الهامة على كثير من الأحاديث، قد يُفسِّرُ فيها لفظاً غريباً أو مبهماً، أو يرفع إشكالاً، أو يجمع حديثين أو أحاديث ظاهر بعضهم يخالف الآخر، ومع كل ذلك ظهر لي من خلال ترجمتي لهذا كتاب إلى اللغة الكردية أنه الكتاب حافل بالمسائل الفقهية كثيرة، ذات فائدة عظيمة، فجزاه الله عن المسلمين خير جزاء.

منزلته بين كتب السنة الأخرى.

لا شك أن كتابه المسمى بـ (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع) من أهم كتب الحديث عند علماء المسلمين، فقد شرط عدة شروط في صحيحه، والتزم بها، لهذا جعل الأئمة يهتمون به، ويحكمون على أحاديثه الذي جمعه في كتابه بالصحة، قال ابن الصلاح: ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ككتاب بن خزيمة[10].

وقال ابن حجر: حُكمُ الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمه وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها، لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قادحة[11].

قال الشيخ أحمد محمد شاكر في وصفه: صحيحُ ابنِ حِبَّان كتابٌ نفيسٌ، جليلُ القدرِ، عظيمُ الْفائِدةِ، حرَّرهُ مؤَلِّفهُ أدقَّ تَحريرٍ، وجوَّدهُ أحسنَ تجويدٍ، وحقَّقَ أسانيدَهُ ورجالهُ، وعلَّلَ ما احتاجَ إلى تعليلٍ مِن نُصوصِ الأحاديثِ وَأسانيدهَا، وَتَوثَّقَ مِن صحَّةِ كلِّ حديثٍ اختَارهُ على شرطِهِ، وما أظنُّهُ أخلَّ بِشيءٍ مِمَا التزمَ إلاَّ ما يُخْطِىءُ فيهِ الْبشَرُ، وما لا يَخلُو منهُ عالمٌ مُحقِّق[1].

إذن صحيح ابن حبان يُعد من أحد كتب الصحاح، وأقدم هذه الكتب وأولها سبقاً صحيح البخاري، ثم بعده صحيح مسلم، وهما أصح كتب الحديث عند الأئمة، ومع ذلك لم يستوعِبا كلَّ الأحاديث الصحيحة، ولا التزماه كما لا يخفى.

أما بنسبة تقديم أو تفضيل أحد هذه الكتب الصحاح بعضهاعلى بعضها فقد ذهب الجمهور إلى أن صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان أعلى منزلة من كتاب (المستدرك) للحاكم النيسابوري، ذكر ذلك غير واحد من الأئمة.

والفهم والورع، توفي سنة (385) . ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج16/ص449-461.

[5] - الإمام الحافظ الجوال مُحدِّث الإسلام أبو عبد الله محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، واسم منده إبراهيم بن الوليد، العبدي الأصبهاني، توفي سنة خمس وتسعين وثلاث مئة (395). ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج17/ص28، وفتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده ج1/ص256 .

[6] – هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمدويه بن نُعيم، أبو عبد الله الحاكم، النيسابوري، الحافظ الكبير، إمام المحدثين، صاحب التصانيف، توفي سنة خمس وأربع مئة (405). ينظر: تذكرة الحفاظ ج3/ص1039 .

[7] – ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج16/ص94 .

[8] – ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ج1/ص419 ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ج16ص103.

[9] – ينظر: مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان بتحقيق شعيب الأرنؤوط ج1/ص34 .

[10] – ينظر: المصدر نفسه ج1/ص172 .

[1] - ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج3/ص131 .

[2] - ينظر: فتح المغيث للسخاوي ج1/ص35 .

[3] - ينظر: تدريب الراوي للسيوطي ج1/ص109

[4] - ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر للطاهر الجزائري ج1/ص345

[5] - ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج16/ص94 .

[6] - ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ج44/ص409 .

[7] - ينظر: تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم بن هبة الله ج52/ص251 .

[8] - ينظر: طبقات الشافعية للقاضي شهبة ج1/ص132 .

[9] – ينظر: الأعلام للزركلي ج6/ص78 .

[10] - ينظر: مقدمة ابن الصلاح ج1/ص21 .

[11] - ينظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ج1/ص291 .

[1] – ينظر: صحيح ابن حبان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي بتحقيق أحمد محمد شاكر ج1/ص11.

قال الحازمي: ابن حبان أَمكن في الحديث من الحاكم([2]).
وقال العماد ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة وهما خيرٌ من المستدرك بكثير وأنظفُ أسانيداً ومُتوناً([3]).
وعَلَّق الحافظ العراقي على قول ابن الصلاح: (ويقاربُهُ في حكمه صحيح أبي حاتم بن حبان البستي)، فقال: وقد فَهِم بعض المتأخرين من كلامهِ ترجيحَ كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان فاعترض على كلامهِ هذا بأن قال: أمَّا صحيح ابن حبان فمن عرف شرطَه واعتبر كلامَه عَرفَ سُموَّه على كتاب الحاكم، وما فَهِمهُ هذا المُعتَرِض من كلام المصنف ليس بصحيح وإنَّما أراد أنه يقاربُهُ في التساهل، فالحاكِم أشدُّ تَساهُلاً منه([4]).
وقال أبي عبد الله محمد بن جمال الدين بن بهادر: صحيح ابن حبان أصح من المستدرك بكثير([5]).
وعلق السيوطي أيضاً على قول ابن الصلاح: (ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان)، فقال: فلا يعتمد عليه، ويقاربه: (أي صحيح الحاكم) في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان، قيل: إن هذا يفهم ترجيح كتاب الحاكم عليه، والواقع خلاف ذلك([6]).
أمَّا بنسبة تقديم صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان أحدهما على الأخر، فقال السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحرِّيهِ، حتى إنَّه يتوقَّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبرُ، أو إن ثبتَ كذا، ونحو ذلك([1]).
هذا القول لم يُسبَق إليه غير السيوطي فيما أعلم، وقد ذكر الشيخ أحمد محمد شاكر هذه المسألة في مقدمته على صحيح ابن حبان ثم قال: ولستُ أدري: أَيَسلَم لهم ما ذهبوا إليه من تقديم صحيح ابن خزيمة في درجة الصحة على صحيح ابن حبان؟ فلعلَّه! فإني لم أر صحيح ابن خزيمة، حتى أتأمّلَه وأقطع فيه برأيٍ أو أُرجِّح، والأنظار تختلِف، لكني أستطيع أن أجزِم أو أُرجِّح أن ابن حبان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطاً دقيقة واضحةً بينةً، وأنَّهُ وفَّى بما اشترط، كما قال الحافظ ابن حجر، إلا ما لا يخلو منه عالم أو كتابٌ، من السهو والغلط، أو من اختلاف الرأي في الجرح والتعديل، والتوثيق والتضعيف، والتعديل والترجيح([2]).

لكن الشيخ شعيب الأرنؤوط محقق صحيح ابن حبان خالف الإمام السيوطي، من تقديم صحيح ابن خزيمة على صحيح ابن حبان، فقال: إنَّ ما ذهب إليه السيوطي لا يُسلَّم له، إذ إنَّ صنيع ابنِ خُزيمة هذا يدل على أنه أدرج في (صحيحه) أحاديث لا تصح عنده، ونَبَّه على بعضها، ولم يُنَبِّه على بعضها الآخر، ويتَبَيَّنُ ذلك بجلاء من مراجَعةِ القسمِ المطبوع من (صحيحه) ففيه عدد غير قليل من الأسانيد الضعيفة، بالإضافة إلى أنَّ عدداً لا بأس به من أحاديثه لا يرتقي عن رتبة الحسن، فأين هو من صحيح ابن حبان الذي غالب أحاديثه على شرط الصحيح، كما سيتبين لك في الكتاب([3]).
ثم قال: ويظهر هنا فسادُ قولِ من قال: غالب صحيح ابنِ حبان مُنتَزَعٌ من صحيح شيخهِ ابن خزيمة([4])، فكيف يأخُذهُ منه وهو أضبطُ وأدقُّ منه في شرط الصحيح، بل إن ابن حبان رُبَّما فاق شيخه –إن لم نَقُل قد فاقه فعلاً- في علم الحديث، وقد ألَّف كُتباً في التراجم للثقاتِ والضعفاء تشهدُ أنه أَخبَرُ منه في هذا الباب، وابنُ خزيمة لا يعدو أن يكون واحداً من أساتذته الذين أخذ عنهم، وانتفع بعلمهم، فهو لا شك يُعَّد ممن أسهموا في إنضاج ابن حبان، ولكنه ليس كل شيءٍ فيه.
ثم قال: هذا صحيح ابن حبان فيه (7495) حديثاً، لم يرو فيه عن شيخه ابن خزيمةَ سوى (301) حديثاً، فكيف يكونُ غالبُ كتابِه مُنتزعاً من كتاب شيخه([5])؟!
ثم قال: إن صحيح ابن حبان أعلى مرتبة من (صحيح) شيخه ابن خزيمة، بل إنه ليزاحم بعضَ الكُتب الستة، وينافس بعضها في درجته([1]).
قلتُ: فإذا قيل أن الإمامَ ابن حبان أخذ الفقه من شيخه ابن خزيمة، وسار على دربه في تأليف كتابه، في استنباط المسائل الفقهيه والجمع بين الأحاديث المتضادِّ ظاهرها، فهذا قريب من الصواب، فلا شك أنه استفاد من شيخه الكثير من المسائل الأصولية والفقهية، فهذا يتبين لمن قرأهما، أمَّا القول بأنه منتزعٌ من صحيح ابن خزيمة بعيد عن الصواب، وهو قول متروك لا يُعمل به كما لا يخفى، والله أعلم.
المبحث الثاني: يتضمن هذا المبحث من مطلبين:
المطلب الأول: تعريف التعارض لغةً واصطلاحاً، وأهميته.
تعريف التعارض لغة معناه: التقابل، يقال: عارض الشيء بالشيء معارضة، أي: قابله . وفي الحديث: إن جبريل كان

[2] – ينظر: شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص44 .
[3] - ينظر: الباعث الحثيث(اختصار علوم الحديث) لابن كثير ج1/ص109 .
[4] - ينظر: التقييد والإيضاح للحافظ العراقي ج1/ص31 .
[5] - ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن بهادر ج1/ص226 .
[6] - ينظر: تدريب الراوي للسيوطي ج1/ص108 .
[1] - ينظر: تدريب الراوي للسيوطي ج1/ص109 .
[2] – ينظر: مقدمة صحيح ابن حبان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي بتحقيق أحمد محمد شاكر ج1/ص14 .

[3]- ينظر: مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان بتحقيق شعيب الأرنؤوط ج1/ص42-43 .
[4] – ينظر: قاله ابن المُلقن في البدر المنير ج1/ص310 .
[5]- ينظر: مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان بتحقيق شعيب الأرنؤوط ج1/ص42-43 .
[1] – ينظر: مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان بتحقيق شعيب الأرنؤوط ج1/ص42-43 .

يعارضني بالقرآن في كل سنة ، وأنه عارضني العام مرتين[2]
يقول ابن الأثير: أي: كان يدارسه جميع ما نزل من القرآن، ومنه: عارضت الكتاب بالكتاب أي قابلته به[3].
ومنه: المجانبة: يقال: عارض فلانٌ فلاناً، أي: جانبه ، وعدل عنه وسار حياله[4].
إذن من معاني التعارض في اللغة: المقابلة، والمجانبة، والعدول عن الشيء، يعني: أن كلاً من المُتعارضَينِ سار في طريق محاذياً للآخر، لا يلتقيان ولا يجتمعان.
التعارض اصطلاحاً:
عرفه محمد بن أحمد أبو بكر السرخسي فقال: فهو تقابل الحُجتينِ المتساويتينِ على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجبه الأخرى، كالحل والحرمة والنفي والإثبات، لأن ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء، وبالحجتين المتساويتين تقوم المقابلة إذا لا مقابلة للضعيف مع القوي[5].
وعرفه بدر الدين الزركشي فقال: هو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة[1]، ونقله أبي الحسن المرداوي، ثم قال: وذلك إذا كان أحد الدليلين يدل على الجواز والدليل الآخر يدل على المنع، فدليل الجواز يمنع التحريم ودليل التحريم يمنع الجواز فكُلٌ منهما مقابل الآخر ومعارض له ومانع له[2]، ونقله أيضا الشوكاني بنصه[3].
أهمية علم التعارض مختلف الحديث:
هذا العلم نوع من أنواع علوم الحديث، ويُعدُّ من أهم أنواعه لوعرةِ مسالكهِ وصعوبةِ الوقوف على معانيهِ، يَضطَرُّ إليهِ كلَّ الأئمة، مُفسِّراً وفقيهاً ومُحدِّثاً وأصولِيّاً، فقد اعتنى العلماء بهذا العلم عناية بالغة، وما من عالم إلا وهو مفتقر لمعرفته، فقد تكلم العلماء في أهمية هذا العلم وإليك بعض أقوالهم في هذا الشأن:
قال ابن حزم الظاهري: وهذا (أي: مختلف الحديث) من أدقِّ ما يمكن أن يعترضَ أهل العلمِ من تأليفِ النصوصِ وأغمضهِ وأصعبهِ[1].
وقال ابن الصلاح: وإنَّما يكمُلُ للقيام به الأئمةُ الجامعون بين صِناعتي الحديث والفقه الغواصون على المعاني الدقيقة[4].

وقال النووي: هذا فن من أهم الأنواع ويَضطرَّ إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيُوفَّق بينهما أو يُرجِّحُ أحدهما وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعاني[5].
وقال ابن تيمية: فإنَّ تعارُضَ دلالاتِ الأقوالِ وترجيحَ بعضها على بعض بحرٌ خضمٌ[6].
وقال السخاوي: وهو من أهم الأنواع مضطر إليه جميع الطوائف من العلماء وإنما يكمُلُ به من كان إماماً جامعاً لصناعتَي الحديث والفقه غائصاً على المعاني الدقيقة[7].
وتبرز أهمية هذا العلم المبارك بما يأتي:
1-أن الأحاديث الصحيحة بضعها متكامل لبعض فلا يوجد تعارض وتخالف وتناقض حقيقي بين الأحاديث، فقد نَقل ابن الصلاح الشهرزوري الكردي عن إمام الأئمة أبي بكر ابن خزيمة أنه قال: لا أعرف أنَّهُ رُويَ عن النبي ﷺ حديثان –بإسنادين صحيحين- مُتضادَّيْنِ، فمن كان عنده فليأتني به لأُؤَلِّف بينهما[1]، يقول الدكتور محمد أبو شهبة تعليقاً على هذا القول: ومراده –رحمه الله- نفي التعارض الحقيقي[2].
2-استشارة العقل في التوفيق بين الأحاديث المختلفة، وللعقل في هذا المجال دور فعال في حسم الخلاف.
3-رد الشبهات عن الحديث النبوي الشريف، وإثبات عصمةِ النبي ﷺ، وأن رسالته صالحة لكل زمان ومكان.
4-كشف غلط بعض رواة الأحاديث، وإن كان ثقة، وبيان شذوذ بعض الروايات، فربما يخالف الثقة من هو أوثق منه، أو يخالف الثقات الآخرين.
المطلب الثاني: توفيقات الإمام ابن حبان في صحيحه في بيان تضاد ما جاء عن عدد
ركعات النبي ρ التي صلاها بالليل نفلاً.
أورد ابن حبان في هذا الباب أحاديث وعنون لكل حديث عنواناً ثم جمع بينها، ونحن نذكره نَصَّهُ مثله سواء، ثم نسرد الروايات التي لم يردها المؤلِف:
الحديث الأول: بوب عليه: ذكرُ وصفِ عدد الركعاتِ التي كانَ يُصَلِّيها ﷺ بالليل. أخرجه بسنده[3] من طريق أبي جمرة[4]

---

[2]- ينظر: صحيح البخاري ج3/ص1326 رقم:(3426).
[3] - ينظر: النهاية في غريب الأثر لابن الأثير ج3/ص212 .
[4] - ينظر: المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى ج2/ص593 .
[5] - ينظر: أصول السرخسي ج2/ص12 .
[1] - ينظر: **البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ج4/ص407 .**
[2] - ينظـــر: **التحبـــير شرح التحريـــر لأبي الحســـن المـــرداوي ج8/ص4126 .**
[3] - ينظر: **إرشاد الفحول للشوكاني ج1/ص455 .**
[1] - ينظر: الإحكام لابن حزم ج2/ص163 .
[4] - ينظر: مقدمة ابن الصلاح ج1/ص284 .

[5] - ينظر: تدريب الراوي للسيوطي ج2/ص196 .
[6] - ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ج20/ص246 .
[7] - ينظر: فتح المغيث للسخاوي ج3/ص81 .
[1] – ينظر: معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح ص390 .
[2] – ينظر: **الوسيط في علوم مصطلح الحديث لأبي شهبة ص441.**
[3] – عن أحمد بن علي بن المثنى، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا شعبة عن أبي جمرة عن ابن عباس به....
[4] - نصر بن عمران بن عصام الضُّبَعي، أبو جمرة نزيل خُراسان مشهور بكنيتهِ ثقةٌ ثبتٌ، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر" تقريب التهذيب ج1/ص561 .

عن ابن عباس قال: كانَ رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي مِن الليلِ ثلاثَ عشرةَ ركعةً([5]).

قلت: اخْتُلِف في عدد الركعات عن ابن عباس، فقد روي عن كُرَيْبٍ عنه: أنه ﷺ صلى ثلاث عشرة ركعة([6])، وعنه أيضاً عن ابن عباس: أنه ﷺ صلَّى إحدى عشرة ركعةً([1]) فنقص ركعتين على الرواية المتقدمة.

وروي عن سعيد بن جبير عنه: أنه ﷺ صلى إحدى عشرة ركعة([2]).

وروي عنه عن ابن عباس: أنه صلى ثلاثَ عشرةَ ركعةً([3]).

وروي عنه عن ابن عباس أنه ﷺ صلى سبعاً أو خمساً([4]).

وروي عن عكرمة بن خالد عنه: أنه ﷺ صلى إحدى عشرة ركعة([5]).

وروي عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه: أنه ﷺ صلى إحدى عشرة ركعة([6]).

ثم ذكر الروايات المختلفة عن عائشة في هذا الباب وهي:

الحديث الثاني: بوب عليه: ذكرُ عددِ الرَّكعات التي تُستَحَبُّ للمرء أن يكون تهجُّدُهُ بِها.

أخرجه بسنده([7]) عن عَمرو بن الحارث([8])، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي فِيما بَيْنَ أن يَفرُغَ مِن صلاةِ العشاءِ - وهي التي يَدعو النَّاسُ العَتَمةَ- إلى الفَجرِ إحدَى عشرةَ ركعةً يُسَلِّمُ في كُلِّ رَكعَتيْنِ، ويُوتِرُ بِواحِدةٍ، فإذا سَكتَ المؤذِّنُ من صلاةِ الفَجرِ، وتَبيَّنَ لَهُ الفَجرُ، وجاءَهُ المؤذِّنُ، قامَ فَرَكَعَ رَكعَتيْنِ خَفِيفَتيْنِ، واضطجَعَ على شِقِّهِ الأيمنِ حتى يَأتِيهُ المُؤذِّنُ بِالإقامَةِ([1]).

الحديث الثالث: بوب عليه: ذكرُ وصفِ صلاةِ المصطفى ﷺ بالليلِ على غَيرِ النَّعتِ الذي تقدم ذكرنا له.

أخرجه بسنده([2]) عن مالك، عن سعيد بن أبي عَروبةَ([3])، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن([4]): أنه سألَ عائشةَ: كيف كانت

---

[5]- ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص345 رقم:(2611)، وأخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص382 رقم:(1087)، ومسلم في صحيحه ج1/ص531 رقم:(764).

[6]– أخرجه البخاري في صحيحه ج5/ص2327، رقم: (5957)، ومسلم في صحيحه ج1/ص525 رقم:(763)، بسندهما عن سفيان، عن سلمة بن كُهَيل، عن كريب، عن ابن عباس قال: بِتُّ ليلةً عند خالتي ميمونة، فقام النبي ظظ من الليل، فأتى حاجته، ثم غسل وجهه ويديه، ثم نام، ثم قام فأتى القربة فأطلق شناقها، ثم توضأ وضوءاً بين الوضوءين ولم يكثر وقد أبلغ، ثم قام فصلى فقمتُ فتَمطَّيتُ كراهية أن يَرى أني كنت أنتبه له، فتوضأت فقام فصلى فقمتُ عن يساره، فأخذ بيدي فأدارني عن يمينه فتتامَّتْ صلاة رسول الله ظظ من الليل ثلاث عشرة ركعة. واللفظ للمسلم.

وأخرجه مسلم أيضاً ج1/ص526 رقم:(763) بسنده عن مالك وعِياض بن عبد الله الفِهري، وعبد ربه بن سعيد كلهم عن مخرمة بن سليمان عن كريب به.

وأخرجه أيضاً ج1/ص528 رقم: (763) بسنده عن شعبة عن سلمة عن كُريب عن بن عباس به.

[1]–أخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص528 رقم:(763) بسنده عن الضحاك عن مخرمة بن سليمان عن كريب مولى بن عباس عن بن عباس قال: بِتُّ ليلة عند خالتي ميمونة بنت الحارث فقلت لها إذا قام رسول الله ظظ فأيقظيني فقام رسول الله ظظ فقمت إلى جنبه الأيسر فأخذ بيدي فجعلني من شقه الأيمن فجعلت إذا أغفيت يأخذ بشحمة أذني قال: فصلى إحدى عشرة ركعة ثم أحتبي حتى إني لأسمع نفسه راقداً فلما تبين له الفجر صلى ركعتين خفيفتين.

[2]–أخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص55 رقم:(117)، بسنده عن شعبة، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن بن عباس قال: بت في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي ظظ وكان النبي ظظ عندها في ليلتها فصلى النبي ظظ العشاء ثم جاء إلى منزله فصلى أربع ركعات ثم نام، ثم قام، ثم قال: نام الغليم أو كلمة تشبهها، ثم قام فقمت عن يساره فجعلني عن يمينه فصلى خمس ركعات ثم صلى ركعتين ثم نام حتى سمعت غطيطه أو خطيطه ثم خرج إلى الصلاة.

[3]–أخرجه أبو داود في سننه ج2/ص45 رقم:(1359)، عن يحيى بن عباد، عن سعيد بن جبير، أن بن عباس حدثه في هذه القصة قال: فقام فصلى ركعتين ركعتين حتى صلى ثماني ركعات ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهن.

[4]- أخرجه أبي داود في سننه ج2/ص45 رقم:(1356)، من طريق محمد بن قيس الأسدي، عن الحكم بن عتيبة، عن سعيد بن جبير، عن بن عباس قال: بت عند خالتي ميمونة فجاء رسول الله ظظ بعد ما أمسى. فقال: أصلى الغلام؟ قالوا: نعم فاضطجع حتى إذا مضى من الليل ما شاء الله قام فتوضأ، ثم صلى سبعاً أو خمساً أوتر بهن لم يسلم إلا في آخرهن.

[5]– أخرجه أبو داود في سننه ج2/ص47 رقم:(1365) بسنده عن عكرمة بن خالد، عن بن عباس قال: بت عند خالتي ميمونة فقام النبي ظظ يصلي من الليل، فصلى ثلاث عشرة ركعة، منها ركعتا الفجر، حزرت قيامه في كل ركعة بقدر يا أيها المزمل.

[6]– أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ج1/ص286 بسنده عن على بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن أبيه قال: أمرني العباس رضي الله عنهما أن أبيت بآل النبي ظظ وتَقدَّمَ الى أن لا تنام حتى تحفظ لي صلاة رسول الله ظظ، قال: فصليت مع النبي ظظ العشاء، ثم نام، ثم قام، فبال ثم توضأ، ثم صلى ركعتين ليستا بطويلتين ولا بقصيرتين، ثم عاد الى فراشه ثم نام حتى سمعت غطيطه أو خطيطه ثم استوى وفعل مثل ذلك حتى صلى ست ركعات وأوتر بثلاث.

[7]– قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم، حدثنا حرملة حدثنا ابن وهْب، أخبرني عمرو بن الحارث..... الحديث.

[8]– عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم المصري أبو أيوب، ثقة فقيه حافظ، مات قديماً قبل الخمسين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص419 .

[1]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص345 رقم:(2612)، وأخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص508 رقم:(737).

[2]– قال: أخبرنا الفضل بن الحباب، قال حدثنا القعنبي، عن مالك ..... الحديث.

[3]–سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في

صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ فقالت: ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة[5].

الحديث الرابع: بوب عليه: ذكر خبر ثان يصرح بصحة ما ذكرناه.

أخرجه بسنده[6] عن شُعيب بن أبي حَمزة[7] قال: ذكر الزهري، عن عروة، عن عائشة: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ يُصلِّي إحدى عشرةَ ركعةً، بالليلِ فكانتْ تلكَ صلاتُهُ، يَسجُدُ السَّجدةَ مِن ذلك بِقدرِ ما يقرأُ أحدُكُم خمسينَ آيةً قبلَ أن يَرفعَ رأسَهُ، ويَركعُ ركعتيْنِ قبلَ صلاةِ الفجرِ، ثم يَضطَجِعُ على شِقِّهِ الأيمنِ حتى يأتيَهُ المؤَذِّنُ للصلاةِ[8].

قلتُ: وجاء من طريق مالك، والأوزاعي، وابن أبي ذئب[9]، ويونس بن يزيد[10]، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: أنه ﷺ صلى إحدى عشرة ركعة[1]. وعن محمد بن القاسم أيضاً[2].

وروي عن عِراك بن مالك[3]، عن عروة، عن عائشة وفيه: كان رسول الله يُصَلِّي ثلاث عشرة ركعةً بركعتي الفجر[4].

وجاء من طريق وُهَيْب[5]، ومالك، كلاهما عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان رسولُ الله يُصلِّي بالليل ثلاث عشرة ركعةً[6].

وروي عن زيدِ بن خالدٍ الجُهَنِي أنه ﷺ صَلَّى ثلاث عشرة ركعةً[7].

الحديث الخامس: بوب عليه: ذكرُ وصفِ صلاةِ المصطفى ﷺ بالليل بغيرِ النعتِ الذي ذكرناه قبل.

أخرجه بسنده[8] عن إبراهيم النَّخعي، عن الأسود[9]، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يُصلِّي مِن الليلِ تسعَ ركعاتٍ[10].

والباحث يرى أنَّ هذا الحديث مجمل وقد فُسِّر من رواية أبي إسحاق الهمداني[11]، عن الأسود بن يزيدٍ أنه دخل على عائشةَ، فسألها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل، فقالت: كان يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل، ثم إنه صلى إحدى عشرة

قنادة، مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ومئة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص239 .

[4]– - أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل: اسمه عبد الله ، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومائة وكان مولده سنة بضع وعشرين، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب لابن حجر ج1/ص645 .

[5]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص346 رقم:(2613)، وأخرجه البخاري في صحيحه ج2/ص708 رقم:(1909)، ومسلم في صحيحه ج1/ص509 رقم:(738).

[6]– قال: أخبرنا محمد بن عبيد الله بن الفضل الكلاعي بحمص قال: حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد قال: حدثنا أبي عن شعيب بن أبي حمزة ..... الحديث.

[7]- شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي ثقة عابد قال بن معين من أثبت الناس في الزهري، مات سنة اثنتين وستين ومئة، روى له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص267 .

[8]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص347 رقم:(2614)، وأخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص338 رقم:(949)،

[9]- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ثمان وخمسين ومئة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص493 .

[10]- يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، مات سنة تسع وخمسين ومئة على الصحيح، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص614 .

[1]–ينظر: سنن أبي داود ج2/ص39 رقم: (1336).

[2]- أخرجه البخاري ج1/ص382 رقم:(1089)، ومسلم في صحيحه ج6/ص510 رقم:(738)، بسندهما عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ظظ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر. واللفظ للبخاري

قلتُ: فهذه إحدى عشرة ركعة من صلاة الليل، ما عدا ركعتي الفجر، فعند من قال: أن الوتر ركعة واحدة، عشر ركعات من صلاة الليل، وعند من قال: ثلاث ركعات للوتر فثمان ركعات لصلاة الليل.

[3]- عراك بن مالك الغفاري الكناني المدني، ثقة فاضل، مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد المائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص388 .

[4]– ينظر: صحيح مسلم ج1 ص509. رقم:(737).

[5]- وُهَيْب بالتصغير بن خالد بن عجلان الباهلي، مولاهم أبو بكر البصري ثقة ثبت لكنه تغير قليلا بأخرة، مات سنة خمس وستين ومئة، وقيل بعدها، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص586 .

[6]– ينظر: سنن أبي داود ج2/ص40 رقم:(1338)، و(1339).

[7]- أخرجه مسلم في صحيحه ج1/ص531 رقم:(765)، عن قُتيبةَ بن سعيد، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه أنَّ عبد الله بن قيس بن مَخرمَةَ أخبرهُ، عن زيد بن خالِدٍ الجُهَنِيَّ أنه قالَ: لأَرْمُقَنَّ صلاةَ رسول الله ρ الليلةَ فَصلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ صلى رَكعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ صلى رَكعَتَيْنِ وهُما دُونَ اللَّتيْنِ قبلهُما، ثُمَّ صلى رَكعَتَيْنِ وهما دُونَ اللَّتَيْنِ قبلهُما ثُمَّ صلى رَكعَتَيْنِ وهما دُونَ اللَّتَيْنِ قبلهُما، ثُمَّ صلى رَكعَتَيْنِ وهما دُونَ اللَّتَيْنِ قبلهُما، ثُمَّ أَوْتَرَ، فَذَلِكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

[8]–قال: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى قال: حدثنا هناد بن السري قال: حدثنا أبو الأحوص، عن الأعمش عن إبراهيم النخعي ..... الحديث

[9]– الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعي أبو عمرو، أو أبو عبد الرحمن مُخضرم ثقة مكثر فقيه، مات سنة أربع أو خمس وسبعين، روى له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص111 .

[10]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص347 رقم: (2615)، وأخرجه أحمد في مسنده ج6/ص253 رقم:(26202)، والترمذي في سننه ج2/ص304 رقم:(443)، والنسائي في (المجتبى) ج3/ص242 رقم:(1725)، وأبو يعلى في مسنده ج8/ص182 رقم: (4737).

[11]–عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السَّبِيعي، ثقة مكثرٌ عابدٌ، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، أخرج له أصحاب الكتب الستة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص423 .

ركعة وترك ركعتين، ثم قُبض ﷺ حين قُبض وهو يصلي من الليل تسع ركعات، وكان آخر صلاته من الليل الوتر([5]).

الحديث السادس: بوب عليه: ذكرُ البيانِ بأَنَّ هذا العددَ الذي ذكرناهُ في هذه الصلاةِ كانَ ﷺ يُوترُ فِيها بواحدةٍ.

أخرجه بسنده([6]) عن يحيى([7])، عن أبي سلمة قال: أخبرتني عائشة، قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُصلِّي مِن الليلِ ثمانَ ركعاتٍ ويُوتِر بواحدةٍ، ثم يَركَعُ ركعتيْنِ وهو جالس([8]).

الحديث السابع: بوب عليه: ذكرُ الخبرِ الدَّالِ على تَبايُنِ صلاةِ رسول الله ﷺ بالليلِ على حسبِ ما تأوَّلنا الأخبارَ التي ذكرناها.

أخرجه بسنده([3]) عن حميد([1])، عن أنس بن مالك قال: ما كُنَّا نشاءُ أن نَرى النبي ﷺمن الليلِ مُصلّياً إلا رأيْناهُ مصلياً، وما كُنَّا نشاءُ نَراهُ نائِماً من الليلِ إلا رأيناهُ نائِماً([2]).

الحديث الثامن: بوب عليه: ذكرُ البيانِ بأَنَّ تفضيلَ الصلواتِ التي ذكرناها من تَهجُّدِ المصطفى ﷺبالليل، كُلُّها صحيحةٌ ثابتةٌ من غيرِ تَضادٍّ بينها أو تَهاتُرٍ.

أخرجه بسنده([4]) عن مسروقٍ أنه دَخلَ على عائشةَ، فسألَها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليلِ، فقالت: كانَ يُصلِّي ثلاثَ عشرةَ ركعةً من الليلِ، ثُم إنَّهُ صَلَّى إحدى عشرةَ ركعةً ترك ركعتين، ثُم قُبِضَ رسولُ الله ﷺحينَ قُبِضَ وهو يُصَلِّي من الليل تِسعَ ركعاتٍ آخِرَ صلاتِهِ من الليل والوِتر، ثُم رُبَّما جاءَ إلى فراشي هذا، فَيأتيهُ بلالٌ، فَيُؤذِنُه بالصلاةِ([3]).

وأخرجه البخاري من طريق آخر عن مسروق أنه سأل عائشة عن صلاة رسول الله ظظ بالليل فقالت: سبع وتسع وإحدى عشرة، سوى ركعتي الفجر([4]).

وروي عن عبد الله بن أبي قيس قال: قلت: لعائشة بكم كان رسول الله ﷺيوتر؟ قالت: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأنقص من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة([5]).

ثم ذكر المؤلف رحمه الله عدة أحاديث أُخرى عن كيفية صلاة الليل، وكيفية الوتر وعدد ركعاتها، والإقتصار على ركعة واحدة قبل الصبح لا بعده، وإباحة الإمامة للمرء بالليل جماعة، وذكر تسوية الركعات في قيام الليل، وذكر أنَّ المصطفى ﷺ كان يصلي الليل في السفر كما كان يُصليها في الحضر، وذكر إباحة صلاة الليل جالساً، لأن المصطفى ρ لما حَطَمه السِّنُ صلى الليلَ جالساً، وذكر إباحة ركعتين بعد الوتر عقب التهجد بالليل، سوى ركعتي الفجر، ثم ذكر جواز الإضطجاع للمتهَجِّد بعد فراغه من ورده قبل طلوع الفجر([1]).

ثم علق ابن حبان رحمه الله عقب كل هذه الأحاديث فقال: هذهِ الأخبارُ ليسَ بَينَها تَضادٌّ وإنْ تَبايَنتْ ألفاظُها ومَعانِيهَا من الظَّاهِرِ لأنَّ المصطفى ﷺ كان يُصلِّي بالليلِ على الأوصافِ التي ذُكِرَتْ عنهُ، ليلةً بِنعتٍ وأُخرى بِنعتٍ آخِرَ، فأدَّى كُلُّ إنسانٍ مِنهم ما رأَى منه، وأَخبَرَ بِما شاهَدَ، والله جل وعلا جَعلَ صَفيَّهُ ﷺ مُعَلِّماً لأُمَّتِهِ قولاً وفِعلاً، فَدلَّنا تَبايُنُ أفعالِهِ في صلاةِ الليلِ على أنَّ المرءَ مُخيَّرٌ بينَ أنْ يأْتِيَ بِشيءٍ مِن الأشياءِ التي فعَلها ﷺ في صلاتِه بالليلِ، دون أن يكون الحُكمُ لهُ في الاستِنانِ بهِ في نَوعٍ مِن تِلكَ الأنواعِ لا الكُلِّ([2]).

قلت: وقد سبقه شيخه أبو بكر ابن خزيمة في هذا القول، فبعد أن ذكر الأخبار المتضاد ظاهرها، قال: نأخذ بالأخبار كلها التي أخرجناها في (كتاب الكبير)([1]) في عدد صلاة النبي ﷺ

---

[5]– ينظر: سنن أبي داود ج2/ص46 رقم:(1363).

[6]–قال: أخبرنا عبدُ الله بن محمد بن سلم قال: أخبرنا عبد الرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى ..... الحديث.

[7]–يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة وقيل قبل ذلك، روى له الجماعة. ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص596 .

[8]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص348 رقم: (2616)، وأخرجه النسائي في الكبرى ج1/ص173 رقم:(450).

[3]–قال: أخبرنا أبو يعلى، قال حدثنا أبو خيثمة، قال حدثنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا حميد ..... الحديث.

[1]- حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري، اخْتُلِف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مُدِّلس وعابَهُ زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، أخرج له أصحاب الكتب الستة، مات سنة اثنتين، ويقال ثلاث وأربعين ومئة، وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون، ينظر: تقريب التهذيب ج1/ص181 .

[2]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص349 رقم:(2617)، وأخرجه أحمد في مسنده ج3/ص104 رقم:(12031)، والنسائي في (المجتبى) ج3/ص213 رقم:(1627)، وأبو يعلى في مسنده ج6/ص457 رقم:(3852).

وأخرجه البخاري ج1/ص383 رقم:(1090) بأطول منها.

[4]–قال: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: حدثنا مؤمل بن هشام قال: حدثنا إسماعيل بن علية، عن منصور بن عبد الرحمن عن أبي إسحاق الهمداني، عن مسروق..... الحديث.

[3]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص350 رقم:(2619)، وأخرجه أبو داود في سننه ج2/ص46 رقم:(1363)، وابن خزيمة في صحيحه ج2/ص193 رقم:(1168).

[4]- أخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص382 رقم:(1088).

[5]– ينظر: سنن أبي داود ج2/ص46 رقم: (1362).

[1]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص350 – 365 ، من حديث رقم:(2620) إلى حديث رقم:(2638).

[2]– ينظر: صحيح ابن حبان ج6/ص365 .

[1]– قال عبد العزيز الراجحي: **والظاهر أنه جمع المسند الكبير، ثم اختصره، ثم اختصر المختصر منه، أي :إنه مثلاً جمع المسند الكبير في ستين ألف حديث، ثم اختصر منه مثلاً ثلاثين ألف، ثم اختصر المختصر إلى عشرة آلاف، فهذا هو مختصر المختصر.**

بالليل واختلاف الرواة في عددها كاختلاف في هذه الأخبار التي ذكرتها في هذا الكتاب قد كان النبي ﷺ يصلي في بعض الليالي أكثر مما يصلي في بعض، فكل مَن أخبر من أصحاب النبي ﷺ أو من أزواجه أو غيرهن من النساء أن النبي ﷺ صلى من الليل عددا من الصلاة أو صلى بصفة فقد صلى النبي ﷺ تلك الصلاة في بعض الليالي بذلك العدد وبتلك الصفة، وهذا الاختلاف من جنس المباح، فجائز للمرء أن يصلي أيَّ عدد أحبَّ من الصلاة مما روي عن النبي ﷺ أنه صلاهُنَّ وعلى الصفة التي رويَتْ عن النبي ﷺ أنه صَلاَّها لا حظر على أحد في شيء منها([1]).

وذكر أبو الوليد الباجي ما ملخصه بقوله: ذكرتْ عائشةُ في هذا الحديث أنه ظظ كان يصلي ثلاث عشرة ركعة غير ركعتي الفجر، وذكرتْ في الحديث السابق أنه كان لا يزيد على أحدى عشرة ركعة، وقد ذكر بعض من لم يتأمل: أن رواية عائشة اضطربت في الحج والرضاع وصلاة النبي ﷺ بالليل وقصر الصلاة في السفر، قال: وهذا غلط ممن قاله فقد أجمع العلماء على أنها أحفظ الصحابة فكيف بغيرهم، وإنما حمله على هذا قلة معرفته بمعاني الكلام ووجوه التأويل فان الحديث الأول:(أنه كان لا يزيد على أحدى عشرة ركعة) إخبار عن صلاته المعتادة الغالبة، والثاني: (أنه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة غير ركعتي الفجر) إخبار عن زيادة وقعت في بعض الأوقات أو ضمت فيه ما كان يفتتح به صلاته من ركعتين خفيفتين قبل الإحدى عشرة([1]).

وقال ابن عبد البر: وأكثر الآثار على أن صلاته كانت بالوتر إحدى عشرة ركعة، وقد روي ثلاث عشرة ركعة، فمنهم من قال فيها ركعتا الفجر، ومنهم من قال إنها زيادة حفظها من تقبل زيادته بما نقل منها ولا يضرها تقصير من قَصَّر عنها وكيف كان الأمر، فلا خلاف بين المسلمين أن صلاة الليل ليس فيها حد حدود وأنها نافلة وفعل خير وعمل بِرٍّ فمن شاء استقل ومن شاء استكثر([2]).

قال القاضي عِياض: قال العلماء: في هذه الأحاديث إخبار كل واحد من ابن عباس، وزيد بن خالد وعائشة بما شاهد، وأما الاختلاف في حديث عائشة فقيل: هو منها، وقيل: من الرواة عنها، فيحتمل أن إخبارها بإحدى عشرة هو الأغلب على ما روي عنها: (ماكان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة)، وخبرها بعد ذلك على ما كان يفعله نادراً في بعض الأوقات، فأكثره خمس عشرة بركعتي الفجر، وأقله سبع، وذلك لما كان يتفق من اتساع الوقت أو ضيقه، إما بتطويل قراءته في بعضها كما جاء في حديث حذيفة وبن مسعود أو طول نومه أو لعذر من مرض أو كِبرِ سن، كما بيَّنته في الحديث بقولها: (فلما أسن صلى سبع ركعات)، وقد ذكرتْ في غير مسلم أنه كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، ثم إنه صلى إحدى عشرة، وترك الركعتين، ثم لما بدَّن نقص من التِّسعِ اثنتين، فهذا وجهٌ بيِّنٌ، أو تَعُدُّ أحياناً أو نقصَ رواتُها ركعتي الإفتتاح الخفيفتين المذكورة من حديث زيد بن خالد، وقد روتها هي أيضاً، فيأتي العدد ثلاث عشرة ثم ركعتا الفجر، أو تعدُّ ركعتي الفجر، أو تتركهما، كما جاء مبيناً بقولها: (منها ركعتا الفجر)، فيكون أيضاً ثلاث عشرة، أو تعدهما معاً، فتأتي خمس عشرة، وقد يكون هذا مع قوله: (صلى تسعاً). فقد ذكر مسلم أنه بعد التسع صلى ركعتين جالساً، ثم ركعتي الفجر، فهذه ثلاث عشرة، أو تعُدُّ مع التسع ركعتي راتبة العشاء الآخرة، أو تعدهما مع السبع على رواية من رواها أربعاً، فقد روي فيها أنه إذا انصرف من العتمة صلاها ثم نام([1]).

ثم قال القاضي: ولا خلاف أنه ليس في ذلك حدٌّ لا يُزاد عليه ولا ينقص منه، وأن صلاة الليل من الفضائل والرغائب التي كلما زيد فيها زيد في الأجر والفضل، وإنما الخلاف في فعل النبي ﷺ وما اختاره لنفسه([2]).

وذكر القرطبي بعض الأحاديث المختلفة في هذا الباب وعلق عليه بقوله: وقد أشكلتْ هذه الأحاديث على كثير من العلماء، حتى إنَّ بعضَهم نسبوا حديث عائشة في صلاة الليل إلى الاضطراب، وهذا إنما كان يصحُّ لو كان الراوي عنها واحداً، أو أخبرتْ عن وقت واحد، والصحيح: أن كلَّ ما ذكرتْهُ صحيحٌ من فعل النبي ﷺ في أوقات مُتعدِّدة، وأحوالٍ مختلفةٍ حسب النشاط والتيسير، ولْيُبيِّن أنَّ كلَّ ذلك جائزٌ والله أعلم([3])

شرح صحيح ابن خزيمة ج1 / ص4، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية (htt ﷺ www.islamweb.net://) الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - 12 درسا.

[1]– ينظر: صحيح ابن خزيمة ج2/ص193.

[1]–ينظر: المنتقى شرح الموطأ ج1/ص216 . أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي. (المتوفى: 474هـ) الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر- الطبعة: الأولى، 1332 هـ .

[2]– ينظر: التمهيد لابن عبد البر ج21/ص69-70 .

[1]– ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم ج3/ص81 .

[2]- ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم ج3/ص81 .

[3]– ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ج2/ص367 .

وسرد الحافظ ابن حجر الخلاف في هذا الباب، ثم قال في آخره: وقع عند أحمد[4] وأبي داود من رواية عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا أنقصَ من سبع، وهذا أصح ما وقفت عليه من ذلك وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك والله أعلم[5].

وقال محمد شمس الحق: ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب وليس كذلك بل الروايات محمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز وأن الكل جائز فالأحسن أنه يقال أنها أخبرت عن الأغلب من فعله ظظ فلا ينافيه ما خالفه لأنه إخبار عن النادر[6].

وقال الشيخ خليل أحمد السهارنْفُوري: فالإختلافات الواقعة في هذه الأحاديث المذكورة أكثرها محمولة على اختلاف الأحوال والأوقات[8].

وجمع الشيخ شبير أحمد العثماني بين تلك الروايات المتضاد ظاهرها بقوله: والذي يظهر للعبد الضعيف من مجموع الروايات -والله أعلم- أن النبي ﷺ كان يفتتح صلاته بالليل بركعتين خفيفتين، وهما من مبادئ التهجد، ثم يصلي ثمان ركعات، وهي أصل التهجد، ثم يوتر بثلاث ركعات، ثم يصلي ركعتين جالساً، وهما من توابع الوتر، كالركعتين بعد المغرب، ثم يركع ركعتين في مبدأ الفجر حين يسمع الأذان، ثم يضطجع، فمن قال: سبع عشرة ركعة جمع كلها، ومن قال: خمس عشرة، لعله أسقط ركعتي الفجر لوقوعها بعد إنقضاء الليل، ومن قال: بثلاث عشرة، فأكبر ظني أنه أسقط الركعتين اللتين كان يفتتح بهما، والركعتين بعد الوتر جالساً، وعد ركعتي الفجر منها، وفي بعض الروايات مايشعر بإسقاط ركعتي الفجر، وعَدَّ ركعتي الإفتتاح، ومن قال: بإحدى عشرة ركعة، فبإسقاطه كل من المبدأ والمنتهى، والركعتين بعد الوتر أيضاً، والإقتصار على أصل التهجد والوتر، وأما روايات التسع والسبع فمحمولة على تقليل ركعات التهجد الثمانية حين أسنَّ وضعف، والله أعلم[1].

قلتُ: أحاديث هذا الباب مشكل تكاد أن لا يُجمع بينها، فقد جمع بينها ابن خزيمة وابن حبان رحمهما الله وغيرهما فأكتفي بجمعهم، وفيما وظهر لي من هذا البحث أنَّ صلاةَ الليل ليس لها حد محدود، وأن اختلاف عدد صلاته ﷺ بقدر أوقاته وأحواله، وأنه ρ صلى لنفسه في أغلب أحواله إحدى عشرة، أو ثلاث عشرة ركعة، يطيل فيها القراءة، ويطيل الركوع والسجود، وهذا إنما إذا صلى الانسان لنفسه، والروايات الأخرى يُحمل على أوقات مختلفة، فتارة كان يصلي تسعاً، وتارة سبعاً، فلم يلزم احداً عن عدد معين، والأمر في ذلك واسعٌ، وإلزام الناس بعدد معين خطأ، لأن النبي ρ حث على قيام الليل ولم يلزم أحداً بعددٍ معينٍ، فكل إنسانٍ يُصلي بحسب وسعه واتساع وقته، وله أن يصلي ما فتح الله له كما قال النبي ظظ صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي الصبح صلى واحدة[2] يعني تُسَلِّمُ من كلِّ ركعتَينِ، فلم يحدد عدداً معيناً، والله أعلم.

المصادر والمراجع:

1- إكمال المعلم بفوائد مسلم: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحيقيق: د. يحيى إسماعيل، ط 1، 1998م.
2- إرشاد الفحول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1412 – 1992.
3- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الحديث، القاهرة، 1404هـ .
4- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى: علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 ، 1411 هـ.
5- الأنساب: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر ، بيروت، ط 1، 1998م .
6- أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، دار المعرفة، بيروت.
7- البحر المحيط في أصول الفقه ج4/ص407 ، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط 1، 1421هـ - 2000م.
8- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط 1، 1425هـ-2004م.
9- بذل المجهود في حَل سنن أبي داود: الإمام خليل بن أحمد السَّهارَنفوري، علق عليه د. تقي الدين الندوي، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي، يوبي، الهند، ط 1، 1427هـ - 1006م.

[4]- أخرجه أحمد في مسنده ج6/ص149 رقم: (25200) بسنده عن عبد الله بن أبي قيس قال سألت عائشة بكم كان رسول الله ظظ يوتر قالت: بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشرة وثلاث، ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا أنقصَ من سبع وكان لا يدع ركعتين

[5]– ينظر: فتح الباري ج3/ص21 .

[6]– ينظر: عون المعبود محمد شمس الحق العظيم آبادي ج4/ص150

[8]–ينظر: بذل المجهود في حَل سنن أبي داود خليل أحمد السهارنْفُوري ج5/ص584 .

[1]–ينظر: فتح الملهم بشرح صحيح مسلم شبير أحمد العثماني ج5/ص6 .

[2]– ينظر: صحيح البخاري ج1/ص179 رقم: (460)، وصحيح مسلم ج1/ص516 رقم: (749).

10- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ,محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ .
11- التحبير شرح التحريرج: علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط 1، 1421هـ - 2000م.
12- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1389هـ - 1970م.
13- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: أبي القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر – بيروت، 1995م.
14- تذكرة الحفاظ : أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 1.
15- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة ، دار الرشيد، سوريا، ط 1، 1406 – 1986م.
16- توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب، ط 1، 1416هـ - 1995م.
17- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
18- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط 1، 1407هـ - 1987م.
19- الجامع الصحيح سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
20- سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
21- سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: شعيب الأرناؤوط , ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 9، 1413.
22- السنن الكبرى: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري , سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1411 – 1991م.
23- سنن النسائي المجتبى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - 1406 - 1986، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.
24- شروط الأئمة الخمسة: أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ-1984م.
25- شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1399هـ.
26- شرح صحيح ابن خزيمة ج1 / ص4، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية (**httpp://www.islamweb.net**) الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - 12 درسا.
27- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير , اليمامة، بيروت، ط 3، 1407 هـ - 1987م.
28- صحيح مسلم بشرح النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط 2، 1392هـ.
29- صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1390 – 1970.
30- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 2، 1414 – 1993م.
31- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د.عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1413هـ.
32- طبقات الشافعية : أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1407هـ.
33- عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1995م.
34- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة ، بيروت.
35- فتح الباب في الكنى والألقاب: الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحق بن منده الأصبهاني، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، مكتبة الكوثر، السعودية ، الرياض، ط 1، 1417هـ - 1996م .
36- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1403هـ.
37- فتح الملهم بشرح صحيح مسلم: الشيخ شبير أحمد العثمانى، علق عليه: المفتي محمد رفيع العثماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان. ط 1، 1426هـ - 2006م.
38- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، مكتبة ابن تيمية، ط 2.
39- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، ط 3، 1406 – 1986.
40- اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، دار صادر ، بيروت ، 1400هـ - 1980م .
41- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة ، مصر.
42- مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 1، 1404 – 1984م.
43- المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع: تحقيق: د. محمد علي سونمز، د. خالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 1433هـ - 2012م.
44- المنتقى شرح الموطأ: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، ط 1، ، 1332 هـ .

45- المُعْلم بفوائد مسلم: أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازْرِي، تحقيق: محمد الشاذلي، دار التونسية للنشر، تونس، ط 2، 1988م .
46- المفهم لِما أَشكل من تلخيص كتابِ مسلم: أبي العباس احمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، دار ابن كثير ، دمشق، بيروت، ط 1، 1417ه -1996م.
47- مقدمة ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1397ه - 1977م.
48- معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر، بيروت.
49- المعجم الوسيط ج2/ص593 . إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
50- النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399ه - 1979م.
51- النكت على مقدمة ابن الصلاح: بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط 1، 1419ه - 1998م.
52- النكت على كتاب ابن الصلاح: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني.
الوسيط في علوم مصطلح الحديث: محمد بن محمد أبو شُهبة، عالم المعرفة، جدة.